كلية الحقوق

قسم القانون المدني

أثر التجارة الإلكترونية على حماية حقوق الملكية الفكرية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

عبد العزيز فتحي العلواني

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (رئيساً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد السعيد رشدي (عضواً)

أستاذ القانون المدني – وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة بنها

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفا وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد محمد أبوزيد (مشرفا وعضواً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: عبد العزيز فتحي العلواني

عنوان الرسالة : أثر التجارة الإلكترونية على حماية حقوق الملكية الفكرية

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون المدني

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٨

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عبد العزيز فتحي العلواني

عنوان الرسالة : أثر التجارة الإلكترونية على حماية حقوق الملكية الفكرية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (رئيساً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد السعيد رشدي (عضواً)

أستاذ القانون المدني – وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة بنها

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفا وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد محمد أبوزيد (مشرفا وعضواً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ
صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهـــداء

قال تعالى: " وقل ربي زدني علما ".

الحمدلله رب العالمين، إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك، ولا يطيب النهار الا بذكرك، ولا تستقيم الحياة الا بطاعتك، احمدك ربي حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

واسألك ان يكون هذا العمل خالصا لوجهك الكريم.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الامة وكشف الغمة الى المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الى من افتقده بهذه اللحظات وسأفتقده في اللحظات القادمة، الى قدوتي، الى معلمي ومعلم الأجيال، الى من احمل اسمه بكل فخر، الى من اعتز بكلماته التي رسمت طريق نجاحي، الى من ضحى بنفسه ليعبد لي الطريق للوصول الى ما انا عليه...والدي العزيز رحمه الله رحمة واسعة.

الى من غادرتني الحياة التي كانت بوجودها تكمن سعادتي الحقيقية، الى من وضع الله الجنة تحت اقدامها، الى اسما معاني التضحية والحنان، الى من كانت دافعا وعونا لي لمتابعة طريقي العلمي، الى من كان حلمها ان تراني وانا في هذه اللحظات، اسأل الله العلي العظيم ان يجعل كل بحث او مجهود أقدمه ان يكون رحمه ومغفرة لها...والدتي الغالية رحمها الله رحمة واسعة.

الى عضدي وسندي في هذه الحياة، الى من لهم الفضل بعد الله، الى من ضحوا براحتهم لأجل راحتي، الى من أقف عاجزا عن رد جمائلهم، الى بسمة حياتي، الى معنى الرجولة في زمن الشدائد...اخواني محمد خير وعبدالمجيد.

الى من أرى فيهم شيء من حنان وحب امي، الى من عرفت معهم معنى الحياة، الى العيون التي أرى بها، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي ...شقيقاتي الحبيبات.

الى رفيقة دربي، الى من ضحت بتعليمها من اجل راحتي، الى من وصى بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم... زوجتي الغالية.

الى فلذة كبدي، الى قلبي وروحي...ابنتي سلمى حفظها الله.

الى أولاد اخوتي واخواتي...

الى صديق الطفولة... الى اخي الذي لم تلده امي ... جميل.

الى أصدقاء الدرب الذين ضللوا معي الصعاب الطلاب السوريين في مصر أولئك الذين يحلمون بغد أفضل بأذن الله.

الى وطني الحبيب سوريا أسأل الله العظيم ان ينعم عليها الامن والأمان وان يلملم جراحها ويرحم شهدائها.

الى وطني الثاني مصر ارض الكنانة والحضارة، اسأل الله تعالى ان يديم عليها الامن والأمان.

الى من تميزوا بالوفاء والعطاء باسل وياسر وزاهر والدكتور سامر، الى كافة الاهل والأصدقاء اهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل، في كتابه الحكيم: { لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }، وقول رسول الله صلَّ الله عليه وسلم: ((من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)).

كما أسدي شكري وعرفاني وتقديري إلى **الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الرحمن**، استاذ ورئيس قسم القانون المدني– عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس، المفكر المستنير وصاحب العطاء المتدفق. أستاذي كم أحببتك في الله لتواضعك وعلمك وحلمك وأخلاقك الرفيعة، فكنت لي أخاً كبيراً وأستاذاً في غربتي عن أهلي ووطني جعل الله أيامك عامرة بالعطاء ورفعك الله بتواضعك وجزاك الله عني خير الجزاء لما قدمت لي من عونٍ وإرشاد وتشجيع من خلال إشراف سيادتكم على الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القامة العلمية وصاحب الأخلاق الرفيعة العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبوزيد، أستاذ القانون المدني –كلية الحقوق – جامعة عين شمس**، والذي أدين له بالفضل والعرفان، على شموله لى بالرعاية والتوجيه، حيث كان لي الشرف في أن يكون مشرفاً على رسالتي، فله مني عظيم الامتنان على ما بذله معي من جهد طوال فترة الرسالة، فكان نعم المُعلم، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل مجهوداته في ميزان حسناته، وأن يرفع قدرة في الدنيا والأخره وأن يوفقة إلى ما يحب ويرضى إنه ولي ذلك والقادر عليه، فجزاه الله خيرا وبارك له في صحته وعلمه.

كما اتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري ووافر احترامي إلى **الأستاذ الدكتور محمد نصر الدين منصور** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة وتقييم هذه الرسالة والحكم عليها وتحمله عناء قراءة ومراجعة هذه الرسالة رغم كثرة مشاغلة وضيق وقته وجسامة مسؤولياته وكثرتها، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء وبارك في علمه وعمله ومتعه بموفور الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى **الأستاذ الدكتور/ محمد السعيد رشدي**، أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة بنها، الذي أدين له بالفضل والعرفان، لتفضل سيادته بقبول مناقشة هذا البحث وتحمله أعباء قراءته للإسهام في إثرائه. أسأل الله تعالى أن يبارك له في خطواته ومجهوداته وأن يجعله في ميزان حسناته، كما أسأل الله تعالى أن يرفعه درجات.

الباحث

المقدمة

يوصف القرن العشرون بأنه عصر الاتصال ويعود ذلك إلى التطور الكبير الذي طرأ على سبل الاتصال ووسائله، حيث جعلت العالم في حالة اتصال دائمة في ذات الوقت، وسمحت لأفراده بالتواصل فيما بينهم وهم في أماكنهم، ويأتي في مقدمة هذه الوسائل الكمبيوتر وهو وسيلة جديدة ومتجددة دائما، كما يرتبط بهذه الوسيلة الحديثة للاتصال، شبكة الإنترنت التي أجمع العلماء المختصون على أنها أهم إنجاز تكنولوجي تحقق في نهاية القرن العشرين، إذ استطاع الإنسان أن يلغي المسافات ويختصر الزمن، وجعلت العالم يعيش في شبكة واحدة من المعلومات والبيانات، بما تعنيه من قدرة الأفراد على الاطلاع على كل ما يتعلق بالآخرين من معلومات وأخبار وتصرفات بسهولة ويسر.

ولعل أبرز ما أنتجته شبكة الإنترنت في هذا الخصوص هي التجارة الإلكترونية، والتي تعني استخدام شبكة الإنترنت في عقد الصفقات التجارية سواء داخل الدولة، أو بين متعاقدين من عدة دول، وإن كانت التجارة الإلكترونية قد تم استخدامها في مجال السلع التقليدية فإن الأمر مختلف جدا في مجال السلع المتمتعة بحقوق الملكية الفكرية.

فالتطور الكبير الذي شهدته الشبكة العالمية الإنترنت أدى إلى ظهور نظام معلوماتي جديد؛ وبالتالي تعددت سبل الحصول على المعلومات وتخزينها وكذلك طرق تحميل مختلف الملفات.

حيث تشكل حقوق الملكية الفكرية أسمى صور حقوق الملكية على الإطلاق، ويرجع هذا السمو كونها ناتجة عن نعمة الفكر، التي هي من أهم السمات التي اختص بها المولى عزوجل الإنسان. ويرد حق الملكية الفكرية على النتاج الذهني أيًّا كان نوعه، كحق المؤلف في مصنفاته العلمية والأدبية والفنية.

فعلاقة التجارة الإلكترونية بالملكية الفكرية علاقة وطيدة نظرًا لأهمية كل منهما للآخر، حيث استخدم الإنترنت كوسيلة لعرض المنتجات والخدمات وتسويقها والإعلان عنها، حتى أصبحت هذه التجارة تفرض نفسها على

الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك على المؤسسات الصغيرة، فأخذت مواقع لها عبر شبكة الإنترنت لمواكبة التطور الحاصل بالانفتاح على الأسواق العالمية.

فقد تحول العالم بسرعة فائقة من اعتماده على المصنفات المكتوبة والمطبوعة ورقيًّا إلى الاعتماد على المصنفات التقنية سواء المتوفرة على أجهزة الحاسب أو الأقراص المدمجة وما شابهها، أو المصنفات التي تتيح الشبكة العنكبوتية العالمية الاطلاع عليها بل ونسخها وطبعها والتعديل عليها؛ لذا فإن عملية النشر الإلكتروني لأي من هذه العناصر والمصنفات كالصحف والأفلام وبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات والمصنفات الموجودة كلها على الصورة الرقمية دون إذن صاحبها أو ادعاء الحق بها يعد أحد أساليب استغلال الملكية الفكرية، وقد أبرزت قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية في دول العالم والاتفاقايات الدولية الخاصة بحقوق المؤلف أنواع المصنفات التي يتمتع مؤلفوها بالحماية.

فإن كانت التجارة الإلكترونية حديثة العهد على الفكر القانوني، فإن حقوق الملكية الفكرية ما تزال أيضًا فكرة حديثة الظهور مقارنة بفروع القانون الأخرى؛ وبالتالي دراسة الجوانب المتعلقة بالأثر المترتب على حقوق المؤلف جراء تبادل المصنفات الرقمية إلكترونيًّا يعني بالضرورة مواجهة العديد من المشاكل والصعوبات التي تكتنف طريق البحث والدراسة فيهما.

أهمية موضوع البحث:

مع تحول العالم إلى قرية إلكترونية تتمحور حول تقنياتها أجهزة المعلوماتية وشبكات الاتصال، أطلق على مجمل التقنيات والأساليب التي تسهل وتسرع التبادل التجاري من خلال تطبيق الوسائط المعلوماتية والاتصالية الحديثة اسم "التجارة الإلكترونية" ، والتي ينتج عند استخدامها تحسين في مستوى الأعمال وفتح الأسواق العالمية أمامها؛ وبالتالي أصبحت التجارة الإلكترونية إحدى أهم الوسائل الابتكارية التي تستفيد منها الدول والمنظمات في تسويق منتجاتها، كما نمت نموًّا هائلاً ومتسارعًا في دول العالم، انعكس إلى حجم المبادلات التجارية التي تجاوزت المليارات.

ورغم هذا النمو والتطور الذي تعرفه التجارة الإلكترونية إلا أن التحكم في جميع المبادلات التي تجري بها خاصة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية تبقى من أهم المشاكل التي يواجهها هذا النوع من التجارة. فهذا النوع من التجارة المتعلقة بمصنفات الملكية الفكرية ترتب عليه انتشار المصنفات محل الحماية وفقًا لما تقضي به الاتفاقيات الدولية وتشريعات حق المؤلف والحقوق المجاورة الوطنية على نحو واسع النطاق، وأصبح الوصول إليها ونسخها وتوزيعها يسيرًا وبتكلفة زهيدة ليس لها مثيل، فمستخدمو الإنترنت أصبحوا يتمتعون بالقدرة التي تسمح لهم بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات بأقل جهد وفي أقصر وقت وبأقل تكلفة.

مما يعني أن أساليب ووسائل الاعتداءات على حقوق المؤلف تطورت من الصورة التقليدية التي تناولها المشرع الوطني أو الاتفاقيات الدولية إلى الصورة الإلكترونية الحديثة التي استخدمت آخر المستجدات التقنية والميزات التي يوفرها الإنترنت في الاعتداء على حقوق المؤلف.

حيث أشارت إحدى الإحصائيات التي قام بها إتحاد صناعة البرمجيات والمعلومات الى حجم الخسائر الجسيمة الناتجة عن الإعتداء على حقوق الملكية الفكرية على البرامج الإلكترونية اذ بلغت ١١ مليار دولار امريكي كما قدرت خسائر مصر السنوية من جراء عدم حماية حقوق التأليف والحقوق المرتبطة بها مبلغ ٧٥٠ مليون جنيه في مجال الموسيقى وصناعة السينما المصرية [١].

وهذا ما يبرز أهمية دراستنا للأثر الذي يرتبه تداول المصنفات إلكترونيًّا على الملكية الفكرية بشكل عام وحقوق المؤلف بشكل خاص، حيث يتمتع المؤلف بوجه عام بعدة حقوق أدبية مطلقة ومؤبدة على مصنفه منها حقه في احترام مصنفه والدفاع عنه ضد كل اعتداء أو تشويه، كما يتمتع

---

[١] د. محمود احمد طه، المواجهة التشريعية لجرائم الكمبيوتر والانترنت دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، ٢٠١٢، ص٧٧-٧٨.

بحقوق مالية على مصنفه والذي يمثل القسيمة المادية لابتكاره. فهذه الحقوق أصبحت مهددة تهديدًا كبيرًا في ظل التطور التكنولوجي.

حيث يعلق بعض الفقه العربي على هذا بقوله: "أحدثت الشبكة العالمية نقلة لا يستهان بها في نشر المعلومات وتبادلها على أكبر نطاق ممكن، إلا إنه قد ترتب على ذلك هدر الحقوق الأدبية للمؤلفين، حيث استخدمت الإنترنت بشكل أو بآخر في خرق حقوق المؤلفين الذين نشرت إبداعاتهم على هذه الشبكة بموافقتهم أو من دون ذلك، لأن النشر عبر الإنترنت متاح للجميع، بأشكاله وصوره كلها، وليس هناك شروط أو ضوابط تحكمه مما أسهم في انتهاك واضح لحقوق المؤلفين الأدبية والمالية" [١].

وبالتالي السلع والخدمات المتمتعة بحقوق المؤلف التي تباع وتشترى على الإنترنت تحتاج إلى حماية فعالة باستعمال أنظمة الأمن التكنولوجية، وقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، وإلا فإنها عرضة للقرصنة، مما يؤدي إلى تردد أهل العلم في استكمال أبحاثهم وإبداعاتهم بل من الممكن أن يؤدي إلى توقفهم تمامًا، مما ينعكس بالتالي على الثروة الثقافية والاقتصادية الوطنية منها والعالمية.

فهي سبب من الأسباب الرئيسية في تحرر التجارة على المستوى العالمي بحيث أصبحت كلها سوقًا واحدة، تعتمد على اقتصاد عالمي مفتوح يقوم على الاعتماد المتبادل، وتلعب فيه قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الدور البارز والمسيطر، وبسببها المكاسب المالية والاقتصادية التي تجنيها الدول، والشركات الدولية متعددة الجنسيات من الاتجار في المعرفة التكنولوجية ذاتها، تتزايد بشكل مستمر مما يعمق دورها في التجارة

---

[١] د. صفاء أوتاني، تجريم الاعتداء على حق المؤلف الأدبي في الاحترام، بحث مقدم لمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد الأول، ٢٠١٤، ص١٠٩.

والاقتصاد الدولي، فقد أطلق الأمريكيون على تجارة الابتكارات والمعلومات أنها تجارة القرن الواحد والعشرين [1].

وعلى ذلك آثرنا التعرض لهذا الموضوع إلا إنه لا يعنينا في هذا المقام البحث في كافة جوانب التجارة الإلكترونية إذ تناوله العديد من الباحثين من قبل بالدراسة والتحليل، بما لا يدع مجالاً للبحث مجددًا تفصيلاً في هذا البحث، ولا يعنينا أيضًا الخوض في دراسة الملكية الفكرية الصناعية لدخولها في نطاق القانون التجاري، حيث سيقتصر بحثنا على الأثر المترتب على تداول المصنفات إلكترونيًّا على حماية حقوق المؤلف.

إشكالية البحث:

مع تزايد وتطور أساليب ووسائل الاعتداء على المصنفات محل الحماية كنتيجة لتداول المصنفات إلكترونيًّا، وافق المجتمع الدولي على إيجاد آليات وصيغ تشريعية موحدة من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت، إلا إن الواقع الافتراضي لا يزال يلاقي بعض الإشكالات حول إيجاد إجماع دولي لتوفير حماية لهذا الواقع الجديد.

حيث عالجت التشريعات بصفة عامة مسألة الاعتداء على حقوق المؤلف وذلك باتباع إجراءات متعددة ومختلفة من حيث طبيعتها واللجوء إليها، حيث هناك إجراءات تحفظية الغرض منها وقف الاعتداء والحد من تفاقم الضرر، فضلا عن الجزاءات المدنية والجنائية التي يكون الغرض منها تعويض المعتدي عليها مع فرض جزاءات وعقوبات عليه. فضلا عن سنّ واعتراف أغلب التشريعات بالحماية التقنية أو التكنولوجية للمصنفات الإلكترونية إلا إنه ثبت مؤخرًا أنه أيضًا تم الاعتداء عليها وبالتالي الاعتداء على المصنفات محل الحماية، بالرغم من فرض التشريعات المعترفة بها جزاءات على كل اعتداء أو تحايل على الإجراءات التكنولوجية.

---

[1] د. شعبان عبده أبو العز المحلاوي، اقتصاديات حقوق التأليف والنشر في إطار حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٨٢-١٨٣.

لكن تميز شبكة الإنترنت بأنها عابرة للحدود الوطنية أي شبكة عالمية الوجود، وبالتالي كل المعاملات التي تتم عبرها تتصف بهذه الصفة، حتى الأفعال غير المشروعة التي ترتكب عبرها تكتسب هذه الصفة، ففي ظل هذه الخصوصية انبثقت عدة إشكالات ومعوقات تقف حاجزًا للحماية، وهذا ما جعل العديد من المحاولات للتصدي للجريمة المرتكبة عبر الإنترنت فاشلة، حيث إن إثباتها واكتشافها أصبح من أكثر الصعوبات التي تعترض سلطات إنفاذ القانون.

بالإضافة إلى إشكالية تعدد واختلاف الجهات المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتداء على حقوق المؤلف، بالإضافة أيضًا إلى تعدد واختلاف القوانين واجبة التطبيق على تلك النزاعات اعتمادا على الأماكن أو الدول التي تم فيها الاعتداء من خلال النشر أو إعادة النشر أو الاستغلال دون ترخيص أو بغير موافقة صاحب حق المؤلف.

فعندما يرغب صاحب حق المؤلف مقاضاة المعتدين على المصنف محل الحماية وحقوقه المرتبطة به، فإنه سيجد أنه يقاضي أشخاصًا كثيرين ومتفرقين ومختلفين ومن مواطني دول عديدة؛ وبالتالي فإنه يواجَه بالصعوبات سالفة البيان مثل تعدد القوانين واجبة التطبيق، ناهيك عن مشكلات تحديد الاختصاص القضائي، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التقاضي من حيث الوقت والجهد والنفقات بما يعيق صاحبه عن المطالبة بحقه.

صعوبات البحث:

لقد عانى الباحث من مشكلات متعددة في طور إعداد هذه الدراسة، إذ إن أثر التجارة الإلكترونية على حماية حقوق الملكية الفكرية لم يحظ بالتأصيل المنهجي من قبل، فتقنيات التداول الإلكتروني للمصنفات تتسم بالحداثة والتطور السريع، مما يجعل موضوع دراستنا والمتعلق بحقوق الملكية الفكرية بشكل عام وحقوق المؤلف بشكل خاص في البيئة الرقمية أو شبكة الإنترنت أقل حظًّا من نظيرتها من حقوق المؤلف في البيئة التقليدية والتي قطعت شوطًا طويلا في هذا المجال؛ ولعل ذلك يرجع إلى أن إقبال الباحثين والدارسين كان ولازال ينصبّ على دراسة حقوق المؤلف في البيئة

التقليدية في مقابل إعراضهم عن بحث هذه الحقوق في البيئة الرقمية لتجنب التعقيدات والصعوبات الكبيرة التي تثيرها دراسة هذا الموضوع كونه متسمًا بطبيعة تقنية ويحتاج إلى جهد وعناء كبيرين في البحث والتحليل.

وما زاد في صعوبة الأثر أن النصوص القانونية التي تتناولها مفردات البحث تتسم بالحداثة، بالنسبة للتشريعات الناظمة لحقوق المؤلف، إضافة إلى عدد من التعديلات التي انصبت على العديد من النصوص القانونية، وقد كان لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في ظل هذه النصوص القانونية الحديثة أثر كبير في تعزيز هذه الصعوبات، مما حدى بي إلى بذل الجهد في البحث والتفتيش المستمر في مختلف الجامعات والمكتبات ودور النشر عبر الإنترنت، وكذلك البحث عن مراجع ومقالات أجنبية لإثراء هذه الدراسة، إضافة إلى سؤال ومشورة أهل الاختصاص لاستجلاء غموض وفهم العديد من المصطلحات التقنية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أننا قد واجهنا في إعداد هذه الدراسة صعوبة تتمثل في عدم توفر اجتهادات قضائية في مصر تتعلق في بيئة الإنترنت، حيث جاء البحث خاليا تقريبا من موقف القضاء المصري في أغلب موضوعات البحث، وهذا ما دفعنا لإيراد أحكام من القضاء الأجنبي وخاصة الفرنسي والأمريكي والإنجليزي، حيث هذه الاجتهادات الأخيرة غنية ومتنوعة وترفع من مستوى الدراسة وتثرى موضوعات البحث بتطبيقات قضائية.

منهج البحث:

لقد اعتمد الباحث في أغلب مواضيع هذا البحث المنهج المقارن، حيث سيتم تناول مفردات هذا البحث من خلال عرض أحكام قوانين حق المؤلف في مصر وسوريا وفرنسا بوصفها تابعة للنظام القانوني اللاتيني، كما سيتم تناول أحكام القانون الإنجليزي والأمريكي لحق المؤلف بوصفها تابعة للنظام القانوني الأنجلوسكسوني. ففي هذه المقارنة سيتم الخروج بنتائج تجيب عن أوجه القصور التشريعي في أي من النظامين وذلك بغية تقديم فائدة علمية للقوانين الناظمة لحقوق المؤلف في مصر وسوريا.

كما سنقوم باتباع المنهج التحليلي، وذلك بالتعمق في بحث تفصيلات المشكلة المطروحة، وبالتالي محاولة ترتيبها في فكرة قانونية سلسة، على نحو يمكن أن يشكّل إطارًا قانونيًّا لبيان أثر التجارة الإلكترونية على حماية حقوق الملكية الفكرية. وإيمانًا منا أن الآراء تُعرَض لا تُفرَض، فقد اجتهدنا كلما سنحت لنا الفرصة لإبداء رأينا الشخصي في بعض موضوعات بحثنا هذا، مع العلم بأن هذا الرأي قد يرى فيه صاحبه كل الصواب، في حين أن النقص قد يعتريه من كل اتجاه.

خطة البحث:

سيقوم الباحث بتقسيم هذا البحث إلى بابين يسبقهما فصل تمهيدي على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: مجالات حقوق الملكية الفكرية عبر التجارة الإلكترونية.

الباب الأول: أثر التداول الإلكتروني للمصنفات على حقوق المؤلف.

الباب الثاني: أثر التداول الإلكتروني للمصنفات على حماية حقوق المؤلف.

الفصل التمهيدي
مجالات حقوق الملكية الفكرية
عبر التجارة الإلكترونية